برنامج الأغذية العالمي | Programme Alimentaire Mondial | World Food Programme | Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٢١-١٩٩٦/١/٢٣

المشروعات الإنمائية المعروضة على المجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/97/6/Add.2
27 November 1996
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع سورية ٢٤١٨ (التوسع الرابع)

(WIS No. SYR 00241804)

المساعدة في عمليات إعادة التشجير وإدارة المراعي

مدة المشروع	أربع سنوات
عدد المستفيدين	٢٩ ٢٠٠ مستفيد
مجموع تكاليف الأغذية	٣ ١٧١ ٨٥٠ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	١٧ ٦٢٢ ٧٢٧ دولارا
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة	٧٩ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، مالم يذكر خلاف ذلك، علما بأن الدولار الواحد كان يعادل تبعا لسعر صرف الأمم المتحدة ٢٦,٦ ليرة سورية في يونيو/حزيران ١٩٩٦. أما سعر الصرف الحكومي الرسمي فقد كان ١١,٢ ليرة سورية للدولار الواحد، بينما بلغ سعر السوق الموازية ٤٢ ليرة سورية للدولار ولقد أخذنا بهذا السعر الأخير مالم يذكر خلاف ذلك. على أنه تجدر الإشارة إلى تحويلات أسعار الصرف قد تكون مضللة لأن الحكومة تستخدم ثلاثة أسعار للصرف في آن واحد.

الموجز

سيقوم المشروع، من خلال برنامج التحريج الحكومي السوري، بتوفير المعونة الغذائية لنحو ٢٩ ٠٠٠ عامل ريفي معدم ممن لا تكفي أجورهم النقدية لتغطية احتياجات أسرهم الأساسية. ويتشكل الجانب الأعظم من المستفيدين من النساء اللواتي يمثلن نسبة ٩٥ في المائة من عمال المشاتل الحكومية و ٧٠ في المائة من عمال مواقع الحراجة وزراعة المراعي. وفي هذه المرحلة الرابعة والختامية، فإن المشروع سيركز على إدخال أنشطة بديلة مدرة للدخل للعاملات. وسيوفر المشروع في المشاتل وفي القرى المجاورة لمواقع الحراجة وزراعة المراعي دورات لمحو الأمية إلى جانب ما يلزم من تدريب ومدخلات لأنشطة التجهيز الغذائي والزراعي ذات النطاق الضيق. كما سيوجه اهتمام خاص إلى تحديد آليات ونماذج معينة، من خلال الخطط الرائدة، للحراجة المجتمعية وإدارة المراعي كوسيلة لضمان استمرارية المنافع والأنشطة البيئية طويلة الأجل. وستمول الأموال المرحلة المتولدة من المرحلة الحالية، والبالغة نحو مليوني دولار، لتمويل الأنشطة الإنتاجية للنساء كما ستساند إدخال نشاطات الحراجة المجتمعية وإدارة المراعي. ويندرج المشروع ضمن نطاق المجالات ذات الأولوية في إستراتيجية **البرنامج** الرامية إلى الخفض التدريجي لمساعداته المقدمة إلى سورية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme

de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة

الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمي:	M. Hammam	رقم الهاتف: 5228-2208
المسؤول عن عمليات الأردن:	N. Crowford	رقم الهاتف: 5228-2467

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

A

مذكرة تقديم من المديرة التنفيذية

شروع المكتب القطري **لبرنامج الأغذية العالمي** خلال عام ١٩٩٦، وبالتعاون مع الحكومة السورية، في إعداد إستراتيجية قطرية لتحديد الاستخدام الأمثل لموارد **البرنامج** الإنمائية لصالح سورية بالنظر إلى أنه من المزمع أن يخفض **البرنامج** تدريجيا من حجم مساعداته بحلول عام ٢٠٠٠، وقد تأثرت صياغة الإستراتيجية المعتمدة بانخفاض الموارد الإنمائية الكلية **للبرنامج** وبما أحرزته سورية من تقدم في ميدان التنمية الاقتصادية والبشرية، علما بأن هذه الإستراتيجية تدعو إلى إجراء تخفيض كبير في مستوى مساعدات البرنامج على مدى السنوات الخمس المقبلة وهكذا فإن الالتزامات الكلية لسورية ستهبط من ٦٧ مليون دولار (١٩٩١ – ١٩٩٥) إلى ٢٩ مليون دولار (١٩٩٦–٢٠٠٠). كما سينخفض حجم شحنات السلع السنوية إلى سورية بحيث يبلغ ٠٠٠ ١٢ طن (أي ما يعادل قيمته ٣,٣ مليون دولار) خلال السنة الأخيرة للمشروع المعروض على **المجلس التنفيذي** للنظر فيه وإجازته. وفي ضوء ظروف الموارد الحالية فإن هذا المشروع سيمثل العملية الرئيسية الأخيرة **للبرنامج** في سورية.

وتندرج سورية في عداد بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وعلى هذا فإنها مؤهلة لتلقي مساعدات البرنامج الإنمائية. وتشير أحدث التقديرات الواردة من **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي** إلى أن حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٩٣ بلغت ١٧٠ ١ دولارا، بينما تشير تقديرات **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** و**البنك الدولي** الأحدث عهدا، إلى أن هذه الحصة بلغت ٩٨٣ دولارا عام ١٩٩٥. وأكدت التحليلات التي أجريت خلال إعداد إستراتيجية الخفض التدريجي إلى أن هناك مبررات قاهرة لمواصلة مساعدة **البرنامج**، حتى لوكان ذلك على مستوى مخفض بشكل كبير.

ورغم النمو الاقتصادي الأخير والتقدم المطرد في المؤشرات القطرية الكلية للتنمية البشرية، فإن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ يكشف أن أكثر من نصف سكان الأرياف (أربعة ملايين نسمة) يعتمدون في معيشتهم على دخل فردي سنوي يقل عن المبلغ ٣٤٠ دولارا الذي يمثل حد الفقر المطلق الذي حددته الحكومة. ويبلغ الدخل الفردي التقديري للعمال المعدمين وظيفيا، الذين يشكلون غالبية المستفيدين من **البرنامج**، ١٥٨ دولارا في السنة. وتعاني النساء أشد المعاناة من الفقر الريفي، وهو ما يتضح من معدلات معرفة القراءة والكتابة التي لا تتجاوز ١٥ في المائة في بعض المناطق ومن معدلات الإخصاب التي تزيد غالبا على سبعة أطفال لكل امرأة. وكثيرا ما تستبعد النساء، لأسباب ثقافية واجتماعية، من المشاركة في المشروعات الإنمائية الاقتصادية أو من الانتفاع منها.

وقد فشل الإنتاج الزراعي، الذي تمنحه الحكومة أولوية متقدمة وتعتبر من إستراتيجياتها الأساسية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي القطري، في مواظبة معدل النمو السكاني السريع. وفي الحقيقة فإن حصة الفرد من الإنتاج الغذائي قد انخفضت بنسبة ١٥ في المائة منذ عام ١٩٨٠. ويمثل النمو السكاني في سورية تحديا رئيسيا آخر في وجه الأمن الغذائي القطري. وقد ارتفع معدل النمو السكاني السنوي من ٢,٥ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٥ إلى ٣,٣٦ في المائة في عام ١٩٩٥، بل إن هذا المعدل تجاوز نسبة ٤ في المائة في المناطق الريفية الأشد فقرا. ومن المنتظر أن يرتفع عدد السكان من ١٤ مليون نسمة حاليا

إلى ١٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ وأن يتضاعف تقريبا بحلول عام ٢٠١٠. وبالتضافر مع معدل التضخم السنوي المرتفع، فإن هذه العوامل تلحق الضرر بمستويات المعيشة وبالأمن الغذائي الأسري للعمال ذوي الأجور المنخفضة وفقراء الأرياف.

وبسبب الاعتماد الشديد على الزراعة المطرية، فإن البلاد تتأثر كثيرا بالتقلبات العشوائية لمعدلات هطول الأمطار وبموجات الجفاف الدورية. ورغم أن الواردات من السلع الأساسية تكفل إتاحة إمدادات غذائية كافية على المستوى القطري (تبلغ حصة الفرد من إمدادات السعرات الحرارية اليومية ٣ ١٧٥ سعرا حراريا في المتوسط)، فإن معدلات سوء التغذية تظل عالية بشكل يبعث على القلق. وتعاني نسبة تقدر بنحو ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من ضعف النمو بصورة حادة أو معتدلة بينما تعاني نسبة ١٠ في المائة منهم من الهزال. وتأتي أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة في مقدمة الأسباب المؤدية إلى وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

ومع ذلك، فقد شهدت البلاد تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا. فقد زاد إجمالي الناتج القومي بنسبة خمسة في المائة سنويا على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، ويرجع ذلك أساسا إلى التوسع السريع في قطاعي النفط والزراعة. وانخفض معدل وفيات الأطفال بمقدار النصف خلال ٢٠ عاما، بحيث وصل إلى ٣٥ في الألف يوميا. كما أن متوسط العمر البالغ ٦٦ سنة، يعتبر من أعلى المتوسطات في الإقليم. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات واستكملت بإستراتيجية موجهة لتخفيف وطأة الفقر، فسيكون هناك تحسن ملحوظ في الوضع العام للأمن الغذائي والفقر مما يخلق الظروف اللازمة لوقف مساعدات **البرنامج** على نحو رشيد ومنظم.

وقد حدث تطور كبير في طريقة تهديف معونة البرنامج الغذائية في سورية. إذ يجري انتقاء المستفيدين على أساس مسوح اقتصادية واجتماعية تقوم بها الإدارات الحكومية المنفذة قبل البدء بالمشروعات. ونتيجة لذلك، فإن معونات البرنامج الغذائية في سورية توجه حصرا الآن نحو مزارعي الكفاف الصغار والعمال المعدومين في أشد المناطق فقرا في البلاد، علما بأن النساء يشكلن الأغلبية في صفوف هؤلاء المستفيدين.

وقدمت مشروعات "الغذاء مقابل العمل" التي قام بها **البرنامج** مساهمة قيمة على نحو خاص في زيادة فرص العمل وكسب الدخل المتاحة للنساء في المناطق الريفية الفقيرة، التي يعد نقص الأغذية فيها جزءا من الحياة اليومية. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنظر إلى الحواجز الثقافية والاجتماعية التي تحول عادة دون مشاركة النساء الريفيات بصورة فعالة في برامج التنمية الاقتصادية. وقد اجتذبت القوى العاملة في مشروعات الغذاء مقابل العمل أعدادات متزايدة من النساء الشابات والأميات والعائلات الوحيدات لأسرهن في غالب الأحيان. ويرجع ذلك في جانب منه إلى الارتفاع النظير في عدد الأسر الريفية التي تعتمد في معيشتها على أجور النساء. وفي حين شكلت النساء نسبة الثلث تقريبا فحسب في القوة العاملة في مشروع التحريج الذي قام به **البرنامج** عام ١٩٨٠، فإن التقديرات تشير الآن إلى أنهن يمثلن نسبة تتراوح بين ٩٠ و ٩٥ في المائة من عمال المشاتل، بل والأهم من ذلك فإنهن يشكلن نسبة تبلغ نحو ٧٠ في المائة من عمال المزارع. كما أن هناك نسبة عالية مماثلة من النساء في صفوف عمال المشاتل في مشروع غرس الأشجار المثمرة الذي يدعمه **البرنامج** سورية ٢٧٤٦ – (التوسع الثاني) المعنون "المساعدة في غرس أشجار الفاكهة في الحزام الأخضر، والذي أجازته **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** كتوسع نهائي في مايو/أيار عام ١٩٩٥).

كما أن مشروع الأشجار المثمرة يشترط أيضا أن تشكل النساء نسبة الخمس في صفوف المستفيدين من المزراعين، مما يوفر لهن أصولا مادية ثابتة مدرة للدخل.

وخلال مرحلة الخفض التدريجي الممتدة حتى عام ٢٠٠٠، فإن **البرنامج** سيركز مساعداته على الميدان الذي تجلت فيه فعاليتها القصوى ألا وهو: بناء الأمن الغذائي الأسري عبر أنشطة تنمية الموارد الزراعية والطبيعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وسينتهي تقديم المساعدات إلى برامج إطعام المجموعات الضعيفة سورية ٢٥١١ – (التوسع الثالث) في ختام التوسع الجاري في عام ١٩٩٧. وسيشكل المشروع سورية ٢٧٤٦ – (التوسع الثاني) ومشروع التحريج المقدم الآن إلى **المجلس** التنفيذي الذي سينفذه **برنامج الأغذية العالمي** في سورية في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠. وتمثل هذه المشروعات الفرصة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للريفيات المعدمات ولمزارعي الكفاف الصغار.

وسيتحول تركيز مساعدات البرنامج في المشروع سورية ٢٤١٨ – (التوسع الرابع) من معالجة أمر حالات النقص الغذائي الأسري قصيرة الأجل إلى توفير قاعدة اقتصادية إنتاجية مستدامة عبر إدخال أنشطة مدرة للدخل على المستوى الأسري للمستفيدين من مشروعات "الغذاء مقابل العمل". رفع الخفض التدريجي لمساعدات **البرنامج**، فإن هدفه الأكبر سيتمثل في توفير أصول مادية دائمة للمستفيدين بغية مساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتمكين الحكومة في الوقت ذاته من المضي قدما في تطوير إستراتيجية تكفل إستدامة هذه المنافع وتوسيعها بعد انتهاء مدة مساعدات **البرنامج**.

وتتماشى هذه الإستراتيجية مع "بيان رسالة **البرنامج**" ومع مشروع مذكرة الإستراتيجية القطرية الخاصة بسورية للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠. وستنفذ الإستراتيجية المذكورة بالتعاون الوثيق مع وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى في البلاد.

تحليل المشكلة

١- تعرض الغطاء الرعوي والحرجي الطبيعي الذي كان موجودا في سورية إلى الاستنزاف على مدى قرون. وقد تزايد معدل هذا الاستنذاف في السنوات الأخيرة بسبب ضغوط السكان وحيوانات الرعي على حد سواء، وبفعل توسع الأنشطة الزراعية إلى المناطق الحرجية والحدية. وخلفت إزالة الأحراج أثرا بيئيا واسع النطاق، مما هدد مناطق الرعي التقليدية والأراض الحدية التي زرعت بطرق غير سليمة وعرضها لظاهرة التصحر المألوفة، وهكذا فإنها تفقد الآن ترتبها السطحية بسبب تعرية الرياح والمياه. وعانت البادية السورية على وجه الخصوص من الرعي الجائر الشديد ومن الافتقار إلى التخطيط والإدارة المناسبين علما بأن البادية تغطي ٥٦ في المائة من المساحة الكلية للبلاد.

٢- ورغم قسوة ظروف الموقع والمناخ، وضآلة الموارد المالية، فقد أسفرت جهود التحريج الحكومية عن توسع باهر في مساحة الغطاء الحرجي والرعوي على مدى السنوات العشرين الماضية. وهكذا فإن الالتزام على مستوى السياسات العليا بالاستصلاح والوقاية البيئية قد أدى منذ عام ١٩٧٧ إلى زيادة مساحة الغطاء الحرجي من ٢,٤ في المائة من المساحة الكلية للبلاد إلى ٣,٨ في المائة. وتعطي الحكومة السورية أولوية كبرى للوقاية البيئية وتسعى إلى استعادة الغطاء الحرجي الأصلي للبلاد الذي كان يغطي نسبة ١٥ في المائة من مساحتها في مطلع هذا القرن، وإلى زراعة نحو ٤٠ ٠٠٠ هكتار سنويا من مناطق البادية بالشجيرات الرعوية.

٣- ونظرا لخطورة تدهور منطقة البادية وأهمية الثروة الحيوانية بالنسبة لأصحاب القطعان الصغيرة فقد منحت الحكومة أولوية قصوى لتنمية هذه المنطقة. وقد زرعت المحميات الرعوية المقامة في أراضي الدولة بالشجيرات سعيا وراء التصدي للمشكلة الرئيسية المتعلقة بضعف معدل إنتاجية الحيوانات.

٤- ورغم أن الحكومة خصصت الكثير من الأموال والموظفين فإن ما يصل إلى قطاعي الغابات والمراعي من الموارد المحلية الإجمالية لا يكفي لتحقيق المستوى الطموح للأنشطة المقترحة الذي تهدف إليه الحكومة. ويرجع ذلك في جانب منه إلى ارتفاع تكاليف التحريج في سورية (التي تقدر بأكثر من ٢٥٠ ٤١ ليرة سورية للهكتار الواحد). وهناك عدد من العوامل وراء هذا الارتفاع في التكاليف من بينها: المدخلات العالية اللازمة لتطهير الأراضي وإعدادها، وعمليات ري الأشجار وحمايتها التي تتطلب كثافة رأسمالية وعمالية، وبعد مواقع الغرس وأوضاعها المتدهورة، والضغوط البشرية والحيوانية على تلك المواقع. ورغم هذه الاستثمارات، فإن الإسهام المباشر للقطاع الحرجي في التنمية الاقتصادية للبلاد وفي النهوض بأحوال المجتمعات المحلية ضئيل للغاية. وبما أن الأهداف البيئية طويلة الأجل تتمتع بالأهمية القصوى فقد أغفلت الحكومة حتى الآن اعتماد إطار لتطوير الإمكانات الإنتاجية للمواقع الحرجية والرعوية وإدارتها واستغلالها – وذلك مثلا عبر أنشطة الحراجة الاجتماعية. وفي حقيقة الأمر فإن مساحة الأراضي المغطاة بالغابات الموضوعة قيد الإنتاج لا تزيد على ٦٠ ٠٠٠ هكتار من أصل ٧٢٣ ٠٠٠ هكتار. وبالنظر إلى ضخامة مشكلة تدهور الأراضي في سورية وارتفاع تكاليف نموذج التحريج الحالي على

المدى الطويل، فإن من المتعذر ضمان استمرار الأهداف البيئية إلا من خلال اشتراك المجتمعات المحلية على نطاق واسع في تحقيقها.

٥- وأدى تآكل الأجور الحقيقية والقوة الشرائية الناجم عن ارتفاع التضخم إلى تبديد الزيادات الأخيرة في الأجور النقدية لعمال الأحراج والمراعي إلى حد كبير. وقد نجحت المعونة الغذائية المقدمة إلى القطاع الحرجي على مدى السنوات الثلاثين الماضية في تعزيز الأمن الغذائي الأسري وساهمت في ردم الفجوة القائمة بين أجور القطاع العام والقطاع الخاص. وإلى جانب مساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها الطموحة وفي ميدان غرس الأشجار، فإن المعونة الغذائية ساعدت مديرية الغابات على الاحتفاظ بالعمال المهرة وقللت من ظاهرة عدم استقرار اليد العاملة خلال فترات الذروة الزراعية.

٦- ورغم تحويل الدخل المتأتي من المعونة الغذائية فماتزال القوة العاملة مؤلفة من العمال الفقراء المعدمين وظيفيا والمحرومين من الأصول المادية الإنتاجية، والمفتقرين إلى التعليم والمهارات. وليس هناك الكثير من فرص العمل الأخرى المفتوحة أمام هؤلاء العمال. وقد تزايد عدد النساء بصورة مطردة في صفوف القوة العاملة هذه، وهن في الغالب من الشابات الأميات والعائلات الوحيدات لأسرهن (تضم الأسرة الريفية في المتوسط تسعة أشخاص). وهكذا فإن نسبة النساء من مجموع القوة العاملة قد ارتفعت من ٣٦ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ما بين ٩٠ و ٩٥ في المائة حاليا في صفوف عمال المشاتل وإلى نحو ٧٠ في المائة في صفوف عمال المزارع. ووفقا لنتائج عملية الرصد والتقييم التي أجراها **البرنامج**، والتي أكدها مسح اقتصادي واجتماعي طلب القيام به مؤخرا، أن حصة الفرد التقديرية من الدخل الأسري في صفوف العمال لا تزيد عن ١٥٨ دولارا بالمقارنة مع حد الفقر المطلق الذي حددته الحكومة والبالغ ٣٤٠ دولارا. ويشار هنا إلى أن حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي في سورية تبلغ ٩٨٣ دولارا (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦**).

٧- وبصورة تقليدية، فإن الإجراء الأساسي الذي تعتمده الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر وضمان الأمن الغذائي الأسري يتمثل في دعم أسعار الأغذية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخدمات الاجتماعية الرئيسية (الرعاية الصحية الأولية، الخدمات الطبية الأساسية، التعليم) توفر للجميع، على الرغم من أن قدرة الذين يعيشون في المناطق النائية على الاستفادة منها تقل عن قدرة غيرهم حتما. ويتجلى التزام الحكومة بالنهوض بأحوال فقراء البلاد في التحسن الكبير الذي طرأ على مؤشرات التنمية الاجتماعية (مثل، معدل وفيات الأطفال الذي انخفض بمقدار النصف خلال ٢٠ عاما، ومتوسط العمر المرتقب الذي يندرج في عداد أعلى المتوسطات في الإقليم). على أنه مع عجز الإنتاج الزراعي عن مواكبة النمو السكاني ومع تفشي الفقر بشدة في صفوف شرائح سكان الأرياف، فإن الحكومة ابتعدت مؤخرا عن نهج التخطيط المركزي الصارم للاقتصاد واعتمدت نهجا حذرا للتحرير الاقتصادي. وأسفرت هذه السياسة في المناطق الريفية عن خفض الإعانات المقدمة إلى المدخلات الزراعية، وتشجيع المزارعين الأفراد والقطاع الخاص على المشاركة في الإنتاج والتسويق الزراعيين. وتمشيا مع سياسة التحرير الاقتصادي فإنه تجري تصفية نظام إعانات الأغذية بصورة تدريجية. وفي حين أن الحكومة بدأت في اتخاذ خطوات أساسية نحو تحرير الأسواق، بغرض خلق فرص اقتصادية طويلة الأجل ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر في المناطق الريفية، فإن حجم التحسن الفوري في المستوى المعيشي لفقراء الأرياف مايزال ضئيلا.

٨- ويؤكد العمال الذين تلقوا معونة **البرنامج** الغذائية على مدى السنوات العشر الماضية باستمرار أن السلع الموفرة تسهم في ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية لأسرهم. وما تزال حالات نقص الأغذية متفشية في صوف العديد من هؤلاء العمال، ولاسيما خلال أشهر الشتاء التي يتعذر فيها جني الخضر والفاكهة في المناطق الجبلية والرعوية والحرجية.

٩- وبالنظر إلى معدلات الأجور السائدة، وتفشي الفقر في صفوف عمال الأحراج والمراعي، والحاجة إلى ضمان قوة عاملة كافية لتلبية الأهداف الطموحة المخططة مركزيا، فإن المعونة الغذائية أثبتت أنها وسيلة فعالة ومبررة لدعم العمال ولمساندة أنشطة صون البيئة. ومع أن المشروع كان ناجحا نسبيا في التصدي لحالات النقص الغذائي الأسري ذات الأجل القصير، فإن الأمن الغذائي للأسر العمالية على المدى الطويل مايزال محفوفا بالخطر. وفي حين أن المشروع نجح أيضا في مساعدة الحكومة على إحراز أهدافها الباهرة في ميدان التحريج، فإن الآليات اللازمة لضمان الاستمرارية طويلة الأجل لبرنامج التحريج القطري لم تنشأ إلا مؤخرا وبمساعدة برنامج الأغذية العالمي.

١٠- ويعني المشروع بأمر الحاجة إلى التقليل من اعتماد العمال وخدمات الحراجة الحكومية على المعونات الغذائية. وبالنسبة للعمال، فإن المشروع يركز على إدخال أنشطة إنتاجية بديلة، وعلى خلق الأصول المادية، وتجهيز وحفظ المنتجات الغذائية على المستوى الأسري. أما فيما يتعلق بالحكومة، فإن المشروع يساند تطوير آليات تمكن مديرية الأحراج ومديرية البادية في وزارة الزراعة على تحقيق أهدافهما البيئية طويلة الأجل بطريقة تتسم بالاستمرارية والكفاءة التكاليفة من خلال نهج إدارة الغابات والمراعي القائمة على المشاركة.

مساعدات البرنامج السابقة

١١- بدأ **البرنامج** في تقديم المساعدة إلى قطاع التحريج منذ عام ١٩٧٩ وذلك من خلال المشروع سورية ٢٤١٨. وخلال المرحلة الأولى تم تقديم ما قيمته ١٥,١ مليون دولار من المساعدات على مدى ثلاث سنوات، ثم جرى توسيع المشروع لمدة ثلاث سنوات عام ١٩٨٢، بالتزام قدره ٢٨,٤ مليون دولار أجيز لعمليات التحريج لغرس الأشجار وعلى نطاق واسع، وأقر توسع كان لمدة ثلاث سنوات عام ١٩٨٦. وتركز التوسع الذي بلغت قيمته ١٣,٦ مليون دولار، على أنشطة التحريج. وأدمجت عمليات غرس الأشجار المثمرة في مشروع التنمية الزراعية "سورية ٢٧٤٦". ومددت المرحلة الثانية حتى يونيو/حزيران عام ١٩٩١، حينما دخلت المرحلة الثالثة حيز التشغيل. وأجيزت المرحلة الثالثة بتكلفة قدرها ٢٠,٦ مليون دولار لمدة أربع سنوات وشملت أنشطة التحريج والمراعي على حد سواء. ثم مددت هذه المرحلة حتى يونيو/حزيران عام ١٩٩٦.

١٢- وخلال فترة المشروع، صممت المساعدات بصورة ناجحة لمساندة الإستراتيجيات الإنمائية الحكومة الكلية فيما يتصل بأهداف صون البيئة ومكافحة التصحر. وتتمثل أهداف الحكومة طويلة الأجل في تحريج مناطق شاسعة من الأراضي غير الإنتاجية، وتفادي أي انكماش جديد في رقعة الغطاء النباتي

وأي انخفاض آخر في حجم موارد المياه السطحية والجوفية، وحماية الأراضي الزراعية من التعرية. ومنذ استهلال المشروع، حقق نتائج باهرة سواء من حيث الإنجازات المادية ومن حيث مدى محافظة الحكومة عليها. وفي ظل التوسع الثالث، تمت تغطية أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ هكتار، وانتاج ١٦٦ مليون غرسة من غرسات الأشجار المثمرة و ٤٨ مليون غرسة من غرسات الجنبات. وتعتمد معدلات بقاء الغراس اعتمادا كبيرا على معدلات هطول الأمطار وهي تتراوح في المتوسط بين ٥٠ في المائة في الأراضي شبه القاحلة إلى ٧٠ في المائة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات هطول المطار. ونفذت عمليات منتظمة لإعادة الغرس بعد ما يصل إلى عامين من أنشطة الغرس الأولية، كما نعمت الغرسات بالسقاية بفضل أسطول مؤلف من ٣٦٠ شاحنة صهريجيه – للتعويض قدر المستطاع – عن المعدلات المنخفضة والعشوائية لهطول الأمطار. وتميز التزام الحكومة بالحفاظ على مزارع الغراس بالقوة، رغم تثبيط القيود المالية. كما أن البرنامج تمكن بنجاح خلال فترة المشروع من توجيه مساعداته للعمال المعدمين الأشد فقرا والذين تتزايد نسبة النساء في صفوفهم باطراد.

أهداف المشروع ومنجزاته

الأهداف على المدى البعيد

١٣- تتمثل أهداف المشروع على المدى البعيد في النهوض بالمستويات المعيشية للعمال الفقراء غير المهرة والمعدمين وظيفيا، (ومعظمهم من النساء)، في عشر محافظات سورية من خلال تنمية الإمكانات المستمرة المدرة للدخل.

الأهداف المباشرة

١٤- إن الأهداف المباشرة للمشروع هي التالية:

(أ) تحسين الدخل قصير الأجل للفئات التالية:

(١) العمال في مشاتل الحرجات والأشجار الحرجية في جميع المحافظات؛

(٢) العمال في فرق الحراجة والوقاية في المحافظات ذات المناطق الغابية المهددة بسبب الافتقار إلى الإدارة الحرجية المناسبة؛

(٣) عمال التنمية الحرجية في عشر محافظات؛

(٤) عمال تنمية المراعي في سبع محافظات؛

(٥) الأسر العاملة في الأنشطة الرائدة لإدارة المراعي والحراجة الاجتماعية؛

(ب) تحريج أو إعادة تحريج مناطق واسعة من الأراضي غير الإنتاجية، وتفادي حدوث المزيد من الأنكماش في رقعة الغطاء النباتي ومن الانخفاض في حجم موارد المياه السطحية والجوفية، ووقاية الأراضي الزراعية من التعرية، وزيادة إنتاجية البادية السورية؛

(ج) تطوير نماذج للحراجة الاجتماعية المستمرة والحض على اعتمادها وذلك عبر تشجيع الشراكات، وضمان حقوق المنتفعين في الأشجار، وإدخال أنشطة إنتاجية للنساء؛

(د) تطوير نماذج متكاملة لتنمية المراعي والحض على اعتمادها وذلك بالعمل مباشرة على إشراك القائمين بأنشطة تحسين المراعي والانشطة الإنتاجية الخاصة بالنساء؛

(هـ)النهوض بقدرة النساء على اكتساب الدخل وباعتمادهن على الذات على أن يتولين تحديد وتنفيذ الأنشطة الإنتاجية دعما لعمليات تنمية الغابات والمراعي؛

(و) تعزيز القدرة الإرشادية على مستوى القرية والقضاء والمحافظة؛

(ز) تطوير وحدات نموذجية تدريبية والنهوض بتسليم الخدمات دعما للأنشطة القائمة على المشاركة.

الأنشطة والمنجزات

١٥- نجمل فيما يلي أنشطة المشروع ومنجزاته:

الهدفان (ألف) و (باء)

(أ) إنتاج ٤٨ مليون غرسة في ٣٨ مشتلا من مشاتل الأشجار الحرجية و١٧ مليون غرسة في ١٥ مشتلا من مشاتل الحرجات كل سنة، على أن يغطي ذلك كل المحافظات وعلى أن يشارك فيه ٣ ٥٠٠ عامل؛

(ب) إنشاء ٢٠ فريقا حرجيا يضم كل منها ٨٥ عاملا في ست محافظات هي: حلب، وحمص، وحماة، وإدلب، وطرطوس، واللاذقية؛

(ج) إنشاء ١٠ فرق حماية دائمة يضم كل منها ٤٥ عاملا في المحافظات الست المذكورة آنفا إلى جانب فريق مؤقت واحد لكل محافظة في ١٢ محافظة.

(د) زراعة ٢٣ ٦٠٠ هكتار من المواقع الحرجية في ١٠ محافظات هي: حلب، وحماة، وحمص، وريف دمشق، والرقة، ودير الزور، وإدلب، ودرعا، والسويداء، والقنيطرة، على أن يشارك في ذلك ١٦ ٧٠٠ عامل من عمال التنمية الحرجية؛

(هـ)زراعة ١٨ ٠٠٠ هكتار من المواقع الرعوية كل سنة في سبع محافظات هي: حلب، وريف دمشق، والسويداء، وحماة، وحمص، والرقة، ودير الزور، على يشارك في ذلك ٣ ٢٠٠ عامل من عمال تنمية المراعي.

الهدف (جيم)

- إنشاء، وتنمية وحماية ٥٠٠ ٢ هكتار من الأراضي الحرجية التي تضم مزيجا من الأصناف النباتية الحرجية والثمرية والعلفية وذلك على مدى أربع سنوات. وستشارك أربعون قرية و٠٠٠ ٢ أسرة في أنشطة الحراجة الاجتماعية على أن تمنح حقوق المنتفعين بالأراضي؛ وستعمل ٠٠٠ ٢ امرأة من هذه الأسر في تنفيذ الأنشطة الإنتاجية المعانة من البرنامج.

الهدف (دال)

- تنمية ما مساحته ٠٠٠ ٣ هكتار من الأراضي المغطاة بالنباتات الرعوية والحرجات العلفية وذلك على مدى أربع سنوات مع التركيز على حفظ التوازن بين الصيانة والإنتاج. وستمنح ستون تعاونية من تعاونيات إدارة القطعان والمراعي (أو الأفراد) حقوق المنتفعين بالأراضي. وستشارك نحو ٢٠٠ ١ امرأة من التعاونيات المذكور في تنفيذ الأنشطة الإنتاجية المعانة من **البرنامج**.

الهدف (هاء)

- ستقام دورات لمحو الأمية، وسيوفر التدريب وستنفذ الأنشطة الإنتاجية وذلك لصالح ٢٠٠ ١ امرأة من ٥٥ مشتلا و ١٠ قرى بالقرب من مواقع الغرس أو المشاتل.

الهدف (واو)

- انتقاء وتدريب ١٠٠ شخص للأضطلاع بدور حلقات الوصل مع القرى وذلك في ٥٠ قرية يغطيها مشروع البرنامج و ٢٠ شخصا في ١٠ قرى يغطيها مشروع منظمة الأغذية والزراعة، وتدريب موظفي وزارة الزراعة على مساندة الأنشطة القائمة على المشاركة وإعادة توزيعهم.

الهدف (زاي)

- إعداد ٢٠ وحدة نموذجية تدريبية مختلفة ومواد إرشادية للنهوض بتسليم الخدمات دعما للأنشطة القائمة على المشاركة ولتحسين القدرات الفنية لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في ميدان صيانة الغابات وإدارتها، وعقد ٢٣ من الندوات التدريبية وحلقات العمل على مستوى الهيئات المركزية والمحافظات والأقضية والنواحي والقرى.

١٦- وستمول المبالغ المرحلة المتولدة عن المشروع سورية ٢٤١٨ - (التوسع الثالث)، والتي تصل إلى نحو مليوني دولار، مايلي: (أ) التدريب على الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالنساء، وعمليات التدريب داخل وزارة الزراعة على الأنشطة الإرشادية المحسنة وعلى النهوض بالقدرة الفنية في ميدان إدارة الغابات وصيانتها (٠٠٠ ٥٨٥ دولار)؛ (ب) مدخلات الأنشطة الإنتاجية للعاملات، ومدخلات النهج الحرجية القائمة على المشاركة (٠٠٠ ٢٧٥ ١ دولار)؛ (ج) رصد وتقييم الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالنساء ونهج المشاركة ودراسات الحالة (٠٠٠ ١٤٠ دولار).

دور المعونة الغذائية ووظيفتها

الدور

١٧- ستشكل المعونة الغذائية:

(أ) وسيلة لتحويل الدخل للعمال الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛

(ب) مساندة مالية للحكومة السورية، تتيح لها تحقيق أهداف برامجها البيئية، مع تشجيعها في الوقت ذاته على تأجير الأراضي بغية تطوير نماذج للمشاركة المجتمعية تؤكد عنصر الاستمرارية عبر نهج قائم على المشاركة؛

(ج) حافزا وبديلا دخليا يدفع بالتعاونيات والمجتموعات والأفراد إلى تنمية الأراضي الحرجية والرعوية، بما في ذلك وسيلة عقود استئجار الأراضي.

الوظيفة

١٨- ينفق العمال في منطقة المشروع في المتوسط أكثر من ٦٥ في المائة من دخولهم على الأغذية، وهم يواجهون حالات متكررة من نقص الأغذية خلال فصل الشتاء. وبما أن كل العمال تقريبا هم من المعدمين وظيفيا، الذين لاخبرة لهم بزراعة الحدائق المنزلية الصغيرة، فإن ما يستهلكون من أغذية محدود جدا من حيث التنوع والكمية. كما وتشح للغاية فرص العمل، علما بأن أجور القطاع العام، بما في ذلك قطاع الحراجة، متدنية (٧٠ ليرة سورية في اليوم، بالمقارنة مع ما يدفعه القطاع الخاص خلال فترات الذروة الحصادية والذي يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ليرة سورية).

المدخلات الغذائية والمبررات السلعية

١٩- ستدعو الحاجة إلى ما مجموعه ٢٤ مليون يوم عمل لتحقيق أهداف المشروع في إطار إستراتيجية الغرس الشاملة للحكومة. وسيتلقى العمال حصة أسرية واحدة عن كل يوم عمل (تعادل الحصة الأسرية خمس حصص فردية) أو ٢٥ حصة أسرية في المتوسط كل شهر.

٢٠- وفي ضوء موارد **البرنامج**، وبالنظر إلى تفضيل العمال لبعض السلع وقيمتها بالنسبة لهم، وإلى المزايا اللوجستية لتبسيط سلة الأغذية، فستوفر سلعتان اثنتان فحسب للمستفيدين. وستتألف الحصة الغذائية الأسرية، ودون الاقتطاع من الأجور، من ٥٠ كيلو غراما من دقيق القمح و ١,٢٥ كيلو غرام من الزيت النباتي.

٢١- ولن يكون هناك أي اقتطاع من أجور العمال مقابل الحصص الغذائية على النحو المعمول به في المرحلة الراهنة. وبالنظر إلى ان العمال لن يدفعوا شيئا مقابل الأغذية في التوسع الجديد، فقد خفضت الحصة بشكل طفيف للمحافظة عموما على المستوى ذاته من تحويل الدخل.

٢٢- وتبلغ القيمة الفعلية للحصة الأسرية الشهرية بسعر السوق ٦١٣ ليرة سورية. واذا ما أضيفت هذه القيمة إلى الأجر اليومي الحالي البالغ ٧٠ ليرة سورية (٥٠٠ ٢ ليرة سورية شهريا، بما في ذلك التعويضات الاجتماعية) الذي يحصل عليه العامل الحرجي غير الماهر فإن القيمة الكلية للأجر الشهري ستصل إلى ١١٣ ٣ ليرة سورية. وتعادل قيمة تحويل الدخل للحصة الواحدة ٢٥ في المائة من أجر العامل. ويوفر ذلك دخلا سنويا إجماليا قدره ٨٨٩ دولارا أي نحو ٣٥٦ ٣٧ ليرة سورية، بالمقارنة مع الدخل الفردي عند حد الفقر البالغ ٥٠٠ دولار. وبافتراض أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو تسعة وأن هناك عائلا واحدا في صفوفهم فإن حصة الفرد من الدخل الأسري السنوي تصل إلى ٩٩ دولارا.

إستراتيجية المشروع

الإستراتيجية التنفيذية

٢٣- سيساعد المشروع الحكومة على تحقيق أهداف برامجها البيئية، وسيسهم في التقليل من انعدام الأمن الغذائي في ١٠ محافظات سورية. ويتمثل النهج الشامل للمشروع في معالجة أمر مسائل انخفاض الدخل، وانعدام الأمن الغذائي، واستمرارية الأصول المادية المستحدثة عبر مواصلة دعم الأنشطة الجارية لتنمية البادية والمناطق الحرجية. ويصب المشروع جهوده على أشد المحافظات فقرا، مع مراعاة الجوانب الفنية وتوجيه المعونة للعمال المعدمين المدقعين، وأغلبيتهم من النساء، المنخرطين في برنامج العمل العادي لمديرية الغابات والمراعي.

٢٤- وستؤدي معونة **البرنامج** مباشرة إلى تحسين دخل العمال وتعزيز أمنهم الغذائي، كما وستسعى في الوقت ذاته إلى دعم استمرارية الأنشطة المعانة من المشروع وتقليل اعتماد العمال والحكومة على معونة **البرنامج** هذه. وستعزز مساعدات **البرنامج** جهود الحكومة والجهات المانحة الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتستكملها. كما انها ستساند الجهود المبذولة لتطوير وتنفيذ آليات لاشراك المجتمعات المحلية في إنشاء أنشطة الحراجة والمراعي وصيانتها وحمايتها وتشاطر منافعها.

٢٥- وتتمثل إستراتيجية المشروع في التركيز على الاستمرارية وعلى التخفيف من الاعتماد على الأغذية عن طريق ما يلي:

(أ) تزويد العمال بحصص غذائية فردية أصغر حجما؛

(ب) قصر توزيع الحصص الأسرية على فرد واحد من كل عائلة؛

(ج) تركيز أنشطة الغرس والأنشطة المدرة للدخل على المحافظات الأشد فقرا وعلى المناطق الحدية النائية من هذه المحافظات؛

(د) تشجيع الحكومة ومساعدتها على تطوير نماذج رائدة قائمة على المشاركة فيما يتصل بإدارة الغابات والمراعي وذلك لضمان تحقيق الأهداف طويلة الأجل لجهود صيانة البيئة وحمايتها؛

(هـ) استخدام الأموال المرحلة المتولدة لتعزيز الإكتفاء الذاتي في صفوف عمال المشروع الذين يتألفون من النساء أساسا وذلك عبر القيام بأنشطة بديلة مدرة للدخل.

الأموال المتولدة من المشروع

٢٦- على الرغم من أنه لم تتولد أية أموال من المشروع، فإن المبالغ المرحلة من المرحلة الحالية ستستخدم في العناية بأمر مسائل التوليد المستمر للدخل والأمن الغذائي الأسري. وستساند الأموال طائفة محددة من الأنشطة التي تسهم مباشرة في الإمدادات الغذائية الأسرية، أو تتصدى للأمية، أو إدرار الدخل دون نفقات استثمارية عالية. وستوجه الأموال أساسا نحو تعزيز قدرات النساء على اكتساب الدخل والتخفيف من الأعباء المنزلية للعاملات. وقد قامت هيئة تخطيط الدولة بتجميد الأموال غير الملتزم بها في مشروع سورية ٢٤١٨ (التوسع الثالث) اعتبارا من مارس/ آذار ١٩٩٦، لمساندة الأنشطة المذكورة. ووافقت هذه الهيئة على نقل مبلغ بالليرات السورية يعادل نحو مليوني دولار[1]، (أو ١,٦ مليون دولار على الأقل) إلى المشروع. وستنص خطة عمليات المشروع على إيداع هذا المبلغ في حساب بفائدة ذات سعر سوقي مقبول وذلك كشرط مسبق.

٢٧- وستجتمع لجنة للوفور، بمشاركة هيئة تخطيط الدولة ووزارة الزراعة والبرنامج، بصورة دورية لاستعراض استخدام الأموال وإجازة المخصصات. وسيتولى المشروع تنسيق عمليات تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطة المشاتل والقرى المدرة للدخل مع مشروع الحراجة والأمن الغذائي الذي تقوم به **منظمة الأغذية والزراعة** GCP/INT/539/ITA وكذلك مع الإتحاد العام النسائي والإتحاد العام للفلاحين والمؤسسات الأخرى حيثما كان ذلك ممكنا.

٢٨- وستنظم الأنشطة في المشاتل وفي القرى التى تقطنها نسبة عالية من عمال المزارع. وسيكون للمشاركين الرأي النهائي فيما يتعلق بنوع النشاط المناسب لأوضاعهم، إلا أن المشروع سيقترح طائفة من الأنشطة الموجهة أساسا إلى النساء والهادفة إلى تمكينهم من زيادة دخولهن وإمداداتهن الغذائية والتخفيف من أعبائهن الشاقة ومن الضغط على الوقت المتاح لهن. وتشمل الأنشطة الصالحة التي يمكن مواءمتها مع الطلبات والظروف المحلية وعلى سبيل المثال لا الحصر، مايلي:

(أ) دورات محو الأمية؛

[1] حسب المبلغ على أساس سعر صرف السوق الموازية البالغ ١ دولار تساوي ٤٢ ليرة سورية.

(ب) تجهيز وحفظ الفاكهة، وتربية النحل لإنتاج العسل والشمع، وإنتاج الخضر، والفطر، والنباتات الطبية، ونباتات التوابل، وتسويقها، وتربية الدواجن والخراف والمعز، وإقامة الحوانيت الأسرية، وإعداد منتجات الألبان (الجبن، الزبد، اللبن الرائب) وتسويقها،

(ج) التدريب على التقنيات الزراعية مثل التطعيم والتقليم.

٢٩- وبالنظر إلى نهج المشاركة الذي يحبذه المشروع، فإن من الواجب اعتبار التقديرات المدرجة أدناه وبشأن تخصيص الأموال المرحلة تقديرات مرنة، وأنها ستوضع في صيغتها النهائية على أساس الأنشطة الفعلية التي سيحددها المشاركون.

٣٠- وفي مواقع المشاتل والقرى العشر المجاورة فإن عمليات التدريب ستنظم أثناء ساعات العمل وسيتولى العمال بصورة جماعية تنفيذ الأنشطة بعد الدوام. وستساعد الحزمة الكلية نحو ٢٠ عاملا في كل مشتل أو قرية. وسيخصص مبلغ إرشادي قدره ٠٠٠ ٥ دولار لكل مشتل من المشاتل الخمسة والخمسين ولكل قرية من القرى العشر، بما يصل في مجموعه إلى ٠٠٠ ٣٢٥ دولار.

٣١- وسيوفر الدعم على مستوى القرى إلى العاملات في المزارع وإلى النساء الأخريات في المجتمع المحلي من خلال آليتين هما: (١) سيخصص مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار للأنشطة الزراعية صغيرة النطاق التي تنفذ في القرى والتعاونيات المتبينة للنهج الرائد القائمة على المشاركة في مناطق المراعي والغابات، (٢) سيخصص مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار للتعاون مع مشروع الحراجة والأمن الغذائي الذي تقوم به **منظمة الأغذية والزراعة** وسينصب على عشر قرى يغطيها ذلك المشروع. وستستخدم أموال تصل في مجموعها إلى ٠٠٠ ٤٠٠ دولار للنهوض بالمساندة الإرشادية للأنشطة الإنتاجية، بما في ذلك شراء الدراجات النارية وتوفير الاعتمادات لدعم القدرة الإدارية للإتحاد العام النسائي.

٣٢- وسيتولى **البرنامج** بصورة مشتركة مع وزارة الزراعة تمويل عمليات تدريب موظفي مديرية الغابات والبادية. كما سيتم تمويل أنشطة التدريب على تقنيات الارشاد وعلى النهج القائمة على المشاركة، إلى جانب عمليات تطوير وإنتاج المواد التدريبية، من الأموال المرحلة. وسيوفر التدريب على مستوى القطر والمحافظات والأقضية والنواحي والقرى. وستبلغ قيمة المخصصات الكلية من الأموال المرحلة لأغراض التدريب ٠٠٠ ٥٨٥ دولار. وأخيرا، فإن الأموال المرحلة ستستخدم في مساندة عمليات الرصد والتقييم، وإعداد دراسات الحالة، وتغطية المصروفات الطارئة (بما في مجموعه إلى ٠٠٠ ١٤٠ دولار).

الجوانب اللوجستية للأغذية

٣٣- ستشحن سلع **البرنامج** إلى ميناء اللاذقية أو طرطوس أو إلى كليهما حيث تتولى المؤسسة العامة الاستهلاكية أمر كليهما ثم ترسل بشاحنات المشروع أو بالقطارات إلى مخازن المشروع الرئيسية في اللاذقية أو إلى المخازن الإقليمية في المحافظات المعنية. وسيسلم دقيق القمح إلى المؤسسة العامة لتجهيز الحبوب وتجارتها التي سترتب أمر الإفراج عن مقادير مكافئة ومن نوعية مماثلة للمحافظات التي تضم مواقع للمشروع وذلك حسب جداول زمنية للتوزيع متفق عليها. ويتولى المشروع حاليا تشغيل مرافق

تخزين ملائمة ونظام فعال لتوزيع الأغذية. وهناك مخزن رئيسي تحت تصرف المشروع بسعة قدرها ٧ ٠٠٠ طن إلى جانب مرافق تخزين إقليمية بسعة تصل إلى ٣ ٠٠٠ طن. كما ستتاح مرافق تخزين أخرى وفق الحاجة.

٣٤- وسيتم توزيع الأغذية في مواقع العمل، على أساس قوائم للمستفيدين تضعها وحدات الإشراف المعنية في المشروع.

تصفية المشروع

٣٥- تمنح هذه المرحلة النهائية لمشروع سورية ٢٤١٨ أولوية عالية للآليات التي ستقلل من اعتماد العمال والحكومة على مساعدات **البرنامج** الغذائية وتقود إلى تمكين العمال ووزارة الزراعة من خلق أصول مادية أكثر استدامة. وسيركز المشروع على الحاجة إلى إشراك الأفراد، والمجتمعات المحلية، والتعاونيات في أنشطة الإنشاء والصيانة والحماية وتشاطر المنافع، بغية خفض الإنفاق الحكومي على التحريج ولضمان مستوى مستدام من المدخلات اللازمة لوقاية الاستثمارات الضخمة في الغطاء الحرجي والشجري. وتعي الحكومة الحاجة إلى إشراك المجتمعات المحلية بصورة أشد نشاطا في عمليات تنمية البادية والأراضي الحرجية، إلا أن الأمر يقتضي بذل الجهود في هذه المرحلة الختامية لمساعدة الحكومة في تطوير الآليات لضمان توسيع مشاركة القطاع الخاص.

٣٦- وستوفر عمليات التدريب والمدخلات المتعلقة بالأنشطة المدرة للدخل للعمال بدائل دخلية في الفترة التي ستتوقف فيها معونة البرنامج، كما أنه تزود الحكومة بالاطار والخبرة اللازمين لمتابعة هذا النوع من الأنشطة عقب إنتهاء المشروع. وستتلقى نسبة تقرب من ١٥ في المائة من مجموع المنتفعين (و٢٠ إلى ٢٥ في المائة من المنتفعات) التدريب والمساندة فيما يتصل بالأنشطة المدرة للدخل، وهي نسبة متواضعة ولكنها واقعية، في ضوء الطابع الرائد لهذا العنصر، والخبرة المحددة للحكومة، والأهم من كل ذلك الأعباء المنزلية الأخرى للمنتفعين التي تستنزف وقتهم. وبعد تقديم أية مساعدات أخرى من البرنامج بعد هذه المرحلة النهائية للمشروع.

دعم المشروع

٣٧- سينفذ المشروع في ظل المسؤولية الشاملة لهيئة تخطيط الدولة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. وستوفر الحكومة للمشروع الموارد المطلوبة والدعم المؤسسي للتنفيذ، ولعمليات رصد سير العمل في المشروع وإعداد التقارير عن ذلك وفقا لما هو متبع في المرحلة الراهنة. وستكلف هيئة تخطيط الدولة بالعمل كقناة إتصال بين الحكومة **والبرنامج** فيما يتعلق بمسائل السياسات، بينما سيتولى نائب وزير الزراعة أمر الإتصالات بشأن المسائل الفنية والتشغيلية التفصيلية.

٣٨- وسيضطلع مدير دائرة الحراجة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بدور مدير المشروع، وسيسانده في ذلك موظفون يضمون نائبا للمدير، واثنين من المهندسين، ومحاسب واحد. وفيما يتصل

بأنشطة تنمية المراعي فإن مدير إدارة البادية (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي) سيضطلع بدور المدير الفني لهذا العنصر من عناصر المشروع يساعده في ذلك نائب مدير إدارة البادية، ومهندس واحد ومحاسب واحد.

٣٩- وعلى مستوى المحافظة، سيتولى موظفو المشروع في المحافظة أمر جميع أنشطة المشروع، بما في ذلك وضع الخطط السنوية. ويضم هؤلاء مدير الزراعة، ورئيس إدارة التحريج، ورئيس إدارة تنمية البادية. وترفع خطط المحافظات إلى وزارة الزراعة. وتدمج الوزارة هذه الخطط المذكورة في خطة قطرية واحدة، ترفع بدورها إلى المجلس الزراعي الأعلى الذي يجتمع مرة في العام لمناقشة الخطط السنوية واستعراضها وإقرارها.

٤٠- وبما أن خطط تنمية الأراضي الحرجية والرعوية تحظى بأولوية عالية من جانب الحكومة وباعتبار أن المساعدات الغذائية تمثل المعونة الخارجية المهمة الوحيدة المنتظرة في المستقبل القريب، فإن الحكومة ستوفر من مواردها التمويل اللازم لتنفيذ المشروع. وتقدر التكاليف الإجمالية التي ستتحملها الحكومة بنحو ٣ ٣٥١,٦ مليون ليرة سورية أي ما يعادل ٧٩,٨ مليون دولار.

٤١- وستتولى مديريات الزراعة على مستوى المحافظات مسؤولية التنفيذ والرصد اليوميين لأنشطة المشروع. وسيعمل مكتب البرنامج القطري بصورة وثيقة مع مديريات الزراعة المعنية لضمان استخدام مؤشرات قياسية في رصد وتقييم الأهداف طويلة الأجل بالاضافة إلى كل هدف من الأهداف قصيرة الأجل للمشروع. وستتولى وحدات الإرشاد التابعة لمديريات الزراعة مهمة الرصد الجاري على مستوى القرى. وسيزود مكتب البرنامج القطري مرتين في العام بما يجمع من معلومات.

الجهات المانحة الأخرى

٤٢- وبالنسبة للأنشطة المدرة للدخل على مستوى القرى والمشاتل، فإن **منظمة الأغذية والزراعة** ستتعاون مع البرنامج وتتقاسم معه التكاليف من خلال مشروعها "الحراجة والأمن الغذائي" GCP/INT/539/ITA. وستوفر المنظمة المذكورة المساعدات الفنية (بما في ذلك خبير تخطيط الأنشطة والتدريب) وذلك بتكلفة إجمالية قدرها نحو ١٩٠ ٠٠٠ دولار، بما يستكمل الأموال التي يوفرها البرنامج للمدخلات والتدريب. وسيؤدى التنسيق والتعاون مع مشروع **منظمة الأغذية والزراعة** إلى توسيع تغطية الأنشطة كما سيضمنان الجودة الفنية للأنشطة المزمعة سواء منها الأنشطة الزراعية المدرة للدخل أو أنشطة الحراجة الاجتماعية.

المستفيدون والفوائد

٤٣- سيضم المستفيدون من المشروع أكثر من ٢٦ ٠٠٠ عامل من العمال المؤقتين الذين تتولى تشغيلهم مديريتا الغابات والبادية خلال فترة المشروع، ويعادل ذلك نحو ٢٤ مليون يوم عمل على أساس

أعراف العمل الموضوعة من جانب الحكومة. وسيؤكد المشروع على الاستهداف الدقيق سعيا وراء تحقيق أهدافه الشاملة وعلى وجه الخصوص، فسينصب اهتمام المشروع على العمال المؤقتين ممن:

(أ) يبلغون الثامنة عشرة من العمر أو أكثر؛

(ب) يعانون من نقص الأغذية ويضطلعون بمهمة العائل الأساسي للأسرة؛

(ج) يعيشون في مناطق حدية نائية في أشد المحافظات فقرا؛

(د) لا يمتلكون أية أراض وظيفية، أو أصول مادية، أو تعليم، أو مهارات، أو أي فرص أخرى لاكتساب الدخل؛

(هـ) يعتبرون في عداد الشرائح الأشد فقرا، إذ أن دخلهم الفردي السنوي أدنى من حد الفقر (٠٠٠ ٢١ ليرة سورية)، بل وأدنى في معظم الحالات من حد الفقر المطلق (٠٠٠ ١٥ ليرة سورية).

٤٤- كما سيشمل المستفيدون من المشروع ٠٠٠ ٢ من المعدمين، الذين منحوا حقوق المنتفعين في الأراضي الحرجية الحكومية، وكذلك نحو ٢٠٠ ١ من الأسر الرعوية الأعضاء في التعاونيات التي منحت حقوق المنتفعين في الأراضي الرعوية الحكومية. وسيستهدف المشروع الأسر الرعوية الفقيرة شبه المستقرة على الأقل (التي تقل ملكياتها عن ٥٠ رأسا من رؤوس الماشية لكل أسرة).

التأثيرات المرتقبة على المرأة

٤٥- نجح المشروع بالفعل في اجتذاب النساء والتوجه اليهن. وفي عام ١٩٩٦، كانت النساء يشكلن نسبة تتراوح بين ٩٠ و٩٥ في المائة من عمال المشاتل ونحو ٧٠ في المائة من عمال المزارع، علما بأن من المنتظر أن تزيد هذه النسبة زيادة طفيفة. وتمكن المشروع حتى الآن من زيادة فرص العمالة واكتساب الدخل المتاحة للنساء ومن تنويعها وذلك في مناطق ريفية فقيرة تندر فيها مثل هذه الفرص ويعتبر فيها نقص الأغذية جزءا من الحياة اليومية. ومع ذلك، فسيتم في هذه المرحلة الختامية، بذل المزيد من الجهود لتزويد النساء بمهارات وأصول مادية مستمرة للفترة التي تعقب انتهاء معونة **البرنامج**. وسيعمل المشروع على الترويج لدورات محو الأمية والرعاية الصحية في مواقع العمل كما سيسعى إلى ضمان منح العاملات فرصا للنهوض بمهاراتهن والوصول إلى المدخلات التي تتيح التخفيف من أعبائهن، وتحسين الحالة التغذوية لأسرهن، ومساعدتهن على توليد دخل إضافي في إطار وقتهن الضيق بالفعل.

٤٦- وستنصب عمليات التدريب والمدخلات الخاصة بعاملات المشاتل والمزارع على الأنشطة الزراعية صغيرة النطاق المتسمة بالكفاءة التكاليفية والمناسبة لحياتهن الريفية، مثل تجهيز الفاكهة، والحدائق المنزلية، وتربية الدواجن وتسويقها، وتقنيات تطعيم الأشجار وتقليمها، وتربية النحل. أما الأنشطة الإنتاجية النسائية في تعاونيات المراعي فستنصب على تربية المعز والخراف وتجهيز منتجات الألبان وحفظها. وستحظى العاملات في مشاتل المشروع وفي المزارع والمقيمات في نحو ١٠٠ قرية بغرض المشاركة في التدريب على الأنشطة الإنتاجية. وبالنظر إلى القيود الزمنية الشديدة المفروضة على هؤلاء النساء فإن النسبة التي ستستفيد منهن جميعا من هذا النوع من التدريب ستتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة.

٤٧- ويتجلى التزام الحكومة بالنهوض بظروف عمل المشاركات في المشروع وبقدرتهن على اكتساب الدخل في القرار الذي إتخذته بتجميد نحو مليوني دولار من الأموال المتولدة عن المرحلة الحالية، والتي كانت ستستخدم أساسا كمساندة مالية لوزارة الزراعة – وإعادة توجيهها نحو الأنشطة المساندة للمرأة في المرحلة الختامية للمشروع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وافقت الحكومة على تعزيز هيكل إدارة المشروع وقدرته الإرشادية من خلال تعيين نساء في عدد من المناصب الرئيسية. وعلى المستوى المركزي ومستوى المحافظات فستكلف النساء بمهمة تنسيق وتنظيم الأنشطة القائمة على المشاركة. كما ستضم النساء المتخصصات بالأنشطة الإنتاجية والحراجات إلى فرق الإرشاد على مستوى القضاء والناحية. وأخيرا، فإن الحكومة ستعين مشرفة مشاتل واحدة في كل مشتل في المشروع.

الرصد والتقييم

٤٨- تتكثف عمليات الرصد التي يقوم بها المكتب القطري **للبرنامج** أكثر فأكثر، وتستخدم هذه العمليات نماذج الإتصال بالمستفيدين والمناقشات المعمقة لاستخلاص عينة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمال. ويدقق موظفو المكتب القطري في السجلات الحكومية على مستوى القضاء والمحافظة فيما يتصل بالإنجازات المادية، وتوزيع الأغذية، واستهداف المستفيدين. وفي أعقاب كل زيادة يرفع تقرير إلى الحكومة متضمنا توصيات بشأن التحسينات المطلوبة. وفي ظل المرحلة الجديدة للمشروع، فقد طورت مؤشرات كمية للرصد تركز على الإنجازات المادية للمشروع وعلى توزيع الحصص. وستربط هذه المؤشرات بعد ذلك بالأبعاد النوعية، وذلك مثلا، لقياس فعالية حقوق استخدام الأراضي، ونجاح الأنشطة الإنتاجية للمشروع في زيادة الدخل الأسري، ومستوى مشاركة القرى في أنشطة الحراجة الاجتماعية، ومقدار مشاركة النساء ومدى مايحصلن عليه من منافع. وستستخدم نماذج الإتصال بالمستفيدين المصممة حديثا والنماذج القياسية في رصد مشاركة على مستوى القرى وذلك خلال جميع زيارات الرصد التي تقوم بها الوحدات الارشادية لوزارة الزراعة أو موظفو المكتب القطرى **للبرنامج**. وسيتم تمويل عمليات تدريب موظفي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على تقنيات الرصد والتقييم، بما في ذلك، التقدير السريع القائم على المشاركة، من الأموال المتولدة.

٤٩- وسيخضع المشروع للتقييم بعد إختتامه لتقدير أثر إنهاء معونة البرنامج وآثار المشروع على مايلي: الأمن الغذائي الأسري والدخل الأسري، وتحقيق أهداف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، والآثار بعيدة الأمد على العاملات الشابات في القطاع الحرجي، وأثر تدابير المشروع المدرة للدخل على الدخل الأسري والأمن الغذائي الأسري.

جدوى المشروع

٥٠- أرسلت بعثة مشتركة بين البرنامج **ومنظمة الأغذية والزراعة** في مارس/ آذار ١٩٩٦ لاستعراض المشروع الجاري وتقدير طلب الحكومة لتوسيعه. وخلصت البعثة إلى أن تنفيذ المشروع يسير

سيرا حسنا وأن من المقرر مواصلة مساعدات البرنامج في ظل مرحلة جديدة تركز بشكل أكبر على مايلي: **(أ)** تحسين الدخل المنخفض وتعزيز الأمن الغذائي الأسري بصورة مستمرة، **(ب)** تطوير الآليات التي تمكن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي من تحقيق أهدافها البيئية طويلة الأجل بشكل يتسم بالكفاءة التكاليفية والاستدامة. كما خلصت البعثة إلى أن الحاجة تدعو إلى مرحلة جديدة للتقليل من اعتماد العمال ووزارة الزراعةوالإصلاح الزراعي على المعونة الغذائية مع التصفية التدريجية لمساعدات البرنامج. وأخيرا، خلصت البعثة إلى أن المشروع سليم من النواحي الفنية والاجتماعية والاقتصادية وأن هناك تدابير كافية مدرجة في تصميم المشروع تكفل الاستدامة وتراعى المخاطر المحتملة المحيقة بالتنفيذ.

٥١- تتماثل الأنشطة الحرجية المزمعة عموما مع الأنشطة التي أثبتت جدواها بالفعل في المراحل السابقة للمشروع أي أنشطة إنتاج الغراس، وإنشاء المزارع وصيانتها، والتحريج. وخلصت بعثة **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة** إلى أن التنفيذ المادي للأشغال سليم عموما من الزاوية الفنية. وتجرى إتباع ممارسات قياسية في عمليات إنتقاء الأنواع، والمباعدة بين الأشجار، والصيانة، والتحريج، مع وجود فوارق طفيفة بين منطقة وأخرى، وذلك تبعا للإحتياجات من الأمطار ونوع التربة. ويعتبر معدل بقاء الأشجار، الذي يتراوح بين ٥٠ في المائة (المناطق القاحلة وشبه القاحلة) و٧٠ في المائة (المناطق التي تحظى بمعدلات أعلى لهطول الأمطار)، مرضيا بالنظر إلى الظروف القاسية جدا للعديد من مواقع المزارع. ويوفر أسطول مؤلف من ٣٦٠ شاحنة صهريجية المياه اللازمة لري الغراس، وهو ما يعوض، قدر المستطاع، عن معدلات هطول الأمطار المنخفضة والعشوائية. ومن الواجب إيلاء المزيد من الإهتمام بتوسيع طائفة الأنواع المزروعة بحيث تتضمن النباتات متعددة المنتجات وهي أساسا الزيتون، والأنواع المحلية من الفستق الحلبي والصنوبر، وبإستجلاب أنواع تتطلب كميات أقل من المياه وتستطيع البقاء في منطقة معينة بعد ريها على مدى ثلاث سنوات فحسب.

٥٢- وستنفذ أنشطة إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الأصول الرعوية والحرجية على أساس رائد. وقد شرعت الحكومة الآن بمشروع يدعمه الإتحاد الأوروبي لتعديل السياسات والتشريعات الحرجية بما يكفل تعزيز المشاركة المجتمعية، ولتدريب الموظفين داخل البلاد وخارجها. وقامت بعثة لمتابعة أعمال بعثة البرنامج **ومنظمة الأغذية والزراعة** بتحديد أنشطة حرجية ورعوية رائدة معينة للمشروع بحيث يمكن اختبار منهج مشاركة مختلفة في ميدان إدارة الموارد الطبيعية ووقايتها. وتشمل هذه النهج نماذج زرع رائدة يمكن أن توفر فوائد مستديمة للمنتفعين مع تماشيها في الوقت ذاته مع الأهداف البيئية للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تحديد ترتيبات لاقتسام المنافع ونهج المشاركة الخاصة بتنظيم الأفراد والمجموعات فيما يتصل بإدارة الموارد الطبيعية. وستدرج تفاصيل التوصيات في خطة عمليات المشروع. وعبر توفير نماذج محددة قابلة للتطبيق في ظل ظروف مختلفة، فإن معونة **البرنامج** تهدف إلى مساعدة الحكومة على تطوير إطار قانوني للمشاركة المجتمعية في تنمية الأراضي الحرجية والرعوية.

٥٣- وفيما يتصل بمساندة الأنشطة المدرة للدخل، فقد أكد العمال من خلال ما أجري معهم من مقابلات إهتمامهم بالمشاركة في التدريب الذي يمكن أن يتم خلال ساعات العمل العادية. كما أكدوا أنهم يفضلون المشاركة في الأنشطة الجماعية التي يمكن فيها اقتسام الجهود والمدخلات. وستتركز الأنشطة على العمليات البسيطة المتعلقة بتجهيز الأغذية والإنتاج الزراعي على النطاق الضيق، كما ستحظى بالدعم الفني من مشروع **منظمة الأغذية والزراعة** المعنون "الحراجة والأمن الغذائي" – GCP/INT/539/ITA الذي

قام بالفعل بتطوير حزم للتدريب والمدخلات طبقت بنجاح في منطقة المشروع. وسيوفر الإتحاد العام النسائي المساندة لدورات محو الأمية والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طور استشاري أوفده البرنامج الأشكال والآليات اللازمة لعنصر توليد الدخل في المشروع، وحدد احتياجات النساء، والأنشطة المناسبة للمنتفعين من المشروع، والمؤسسات والمنظمات التي يمكن أن توفر الدعم الفني للأنشطة الموضوعة، ونهج تنظيم مجموعات العمال والعاملات. وستدرج النتائج التفصيلية التي خلص إليها الإستشاري في خطة عمليات المشروع.

تثبيط الإنتاج والإخلال بالمعاملات التجارية والإعتماد على المعونة

٥٤- ماتزال سورية تستورد كميات ضخمة من الحبوب لتلبية متطلبات الاستهلاك. وحتى بعد سنوات من الأمطار الطيبة والمواسم الوافرة، فإن الواردات السنوية من الحبوب بلغت في المتوسط ١,٣ مليون طن بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣.

٥٥- وسيصل متوسط الإمدادات السنوية للمشروع إلى ٠٠٠ ١٢ طن من دقيق القمح و٣٠٠ طن من زيت الطعام. وإذا ما أضيف ذلك إلى المستحقات الغذائية التي يزمع البرنامج إرسالها إلى المشروعات العاملة الأخرى في البلاد، فإن حجم الشحنات السنوية إلى سورية سيصل – إذا ما إفترضنا توافر السلع اللازمة للوفاء بالتزامات **البرنامج** – إلى نحو ٥٠٠ ١٨ طن من دقيق القمح، و٥٥٠ طنا من زيت الطعام، و٥٤٠ طنا من البقول. وفي ضوء الكميات الصغيرة نسبيا من واردات المعونة الغذائية بالمقارنة مع الإنتاج المحلي والواردات التجارية، فإن من غير المنتظر أن تخلف شحنات المعونة الغذائية المرسلة في إطار هذا المشروع أثرا سلبيا على الأنماط التجارية السائدة أو على الإنتاج المحلي من هذه السلع.

٥٦- ويتألف العاملون في المشروع أساسا من العمال المعدمين، الذين يشتغلون لفترات متباينة تبعا لنوع النشاط المعني. ولم تخلف فرص العمالة التي وفرتها مديرية التحريج أية آثار سلعية على مدى توافر الأيدي العاملة للأنشطة الزراعية خلال مواسم الذروة، وعلى هذا، فليس للمشروع أية آثار مثبطة على الإنتاج الزراعي.

٥٧- وللتقليل من مخاطر اعتماد المستفيدين على المساعدات فقد جرى تخفيض عدد السلع وحجم الحصص في إطار التوسع الرابع – الذي يعتبر المرحلة الختامية لمعونة **البرنامج**. وقد تعددت الزيادات في الأجور الحكومية عموما بفعل التضخم. ومع إقرار الحكومة بالمشكلة، فإنها ليست في وضع يتيح لها تحقيق المساواة بين المعدلات الرسمية الدنيا للأجور ومعدلات الأجور السوقية الحقيقية السائدة. وتسد المعونة الغذائية جانبا من الفجوة القائمة. وبغية التخفيف أكثر فأكثر من مخاطر الاعتماد على المساعدات بطريقة ملموسة، فإن المشروع يركز على تزويد المستفيدين بمهارات بديلة في ميدان الإنتاج الغذائي واكتساب الدخل للمساهمة في ضمان الأمن الغذائي الأسري في أعقاب إنهاء مساعدات البرنامج.

تكاليف المشروع

٥٨- نورد فيما يلي تفاصيل تكاليف المشروع:

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط التكلفة (للطن الواحد)	القيمة (بالدولارات)
مجموع تكاليف البرنامج			
(أ) تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع			
- دقيق القمح	٤٨ ١١٦	٢٥٠	١٢ ٠٢٩ ٠٠٠
- الزيت النباتي	١ ٢٠٣	٩٠٣	١ ١٤٢ ٨٥٠
المجموع الفرعي للسلع	٤٩ ٣١٩		١٣ ١٧١ ٨٥٠
النقل الخارجي	٤٩ ٣١٩	٤٤	٢ ١٤٤ ١٧٨
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة			١٥ ٣١٦ ٠٢٨
(ب) تكاليف الدعم المباشرة			
- التقييم			٧٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشرة			٧٥ ٠٠٠
(ج) تكاليف الدعم غير المباشرة ١٤.٥ في المائة من تكاليف الدعم المباشرة			٢ ٢٣١ ٦٩٩
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			١٧ ٦٢٢ ٧٢٧
التكاليف التي تتحملها الحكومة			
مناولة الأغذية ونقلها وتوزيعها			١ ٤٠٧ ٧٠٠
تكاليف الموظفين			٣ ١٤٦ ٥٠٠
أجور العمال			١٣ ٣٣٥ ٠٠٠
إنشاء المزارع			٤١ ٣١٠ ٢٠٠
الأدوات/ المعدات/ الآلات			١٠ ٦٤١ ٤٠٠
الوقود والمتطلبات الآخرى			٩ ٩٥٩ ٢٠٠
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة			٧٩ ٨٠٠ ٠٠٠
مجموع تكاليف المشروع (التي يتحملها البرنامج والحكومة)			٩٧ ٤٢٢ ٧٢٧

تفاصيل تكاليف المشروع		
الكمية (بالأطنان)	متوسط التكلفة (للطن الواحد)	القيمة (بالدولارات)

التكاليف التي يتحملها البرنامج كنسبة مئوية من تكاليف المشروع: ١٨ في المائة

التنسيق والتشاور

٥٩- وضع المكتب القطري إستراتيجية لتصفية معونات **البرنامج** المقدمة إلى سورية تدريجيا. وأدى ذلك إلى قيام هذا المكتب بالتعاون مع السلطات المعنية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وهيئة تخطيط الدولة بإعداد المشروع المعروض. وحظي المكتب بمساندة بعثة تقدير أولى بعث بها البرنامج، بالاشتراك مع **منظمة الأغذية والزراعة**، إلى سورية في مارس/ آذار ١٩٩٦. وأجرت هذه البعثة مناقشات واسعة مع السلطات الحكومية والمستفيدين المحتملين. ومن ثم، أرسل استشاريو **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة** إلى الميدان لدراسة جدوى المشروع وإعداد تفاصيل عناصره المتعلقة بالمشاركة المجتمعية في إدارة الغابات والمراعي وبالأنشطة المدرة للدخل الخاصة بالعمال. وبالنظر إلى تكامل المشروع المزمع مع مشروع الأمن الغذائي الذي تقوم به **منظمة الأغذية والزراعة**، فقد عقدت اجتماعات ومشاورات واسعة مع موظفي هذه **المنظمة** على مستوى المقر الرئيسي والميدان. وأرسلت وثيقة المشروع إلى كل من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية**. وقد عني الموجز الحالي بأمر تعليقات هذه الهيئات، وسينظر فيها أيضا عند إعداد خطة عمليات المشروع.

توصية المديرة التنفيذية

٦٠- توصي المديرة التنفيذية بأن يجيز **المجلس التنفيذي** هذا المشروع.